

## مهند عبد الحميد\*

### مصالحة "فتح" و"حماس": الظروف والآفاق

**طوال** عشرة أعوام، أخفقت جميع المساعي الفلسطينية لإنهاء الانقسام، فالمجتمع المدني لم يحرز أي تقدم، والمفاوضات الثنائية بين حركتي "فتح" و"حماس" حصدت الفشل تلو الفشل، وكانت حصيلة سبعة اتفاقات جرى توقيعها برعاية مصرية وسعودية وقطرية ويمنية، سلبية بامتياز. الفشل المتكرر عمق الانقسام العدائي وأحدث إحباطاً وأزمة ثقة في أوساط السواد الأعظم المتضرر من الفلسطينيين في كل مكان. بقي هذا الواقع على حاله إلى أن خرجت المبادرة المصرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وهي مبادرة تمخضت عن اتفاق جديد بآلية وجدول زمني لإنهاء الانقسام الفلسطيني جرى توقيعها مباشرة من جانب قطبي الخلاف "فتح" و"حماس"، وقد سبق الاتفاق مبادرة "حماس" إلى حل اللجنة الإدارية (الحكومة الموازية)، وقبولها بتسليم حكومة الوفاق جميع المؤسسات، بما في ذلك المعابر الحدودية في قطاع غزة، وتمكين سيطرتها المدنية في مدة لا تتجاوز نهاية سنة ٢٠١٧.

لقد خلف الانقسام بين "فتح" و"حماس" أفدح الأضرار في الواقع الفلسطيني، ولا سيما إضعاف وحدة الشعب والجغرافيا في مواجهة التوحش الكولونيالي الإسرائيلي وإملاءاته وحصاره، وساهم في خلق أزمات حياتية وإنسانية غير مسبوقه لمليون فلسطيني في قطاع غزة<sup>١</sup>.

إن الإخفاق في تسوية الخلاف على مدار عشرة أعوام، كشف حقيقة خواء النخب السياسية المتنفذة، وعجزها عن تجديد البنية السياسية والفكرية والإدارية كي تكون بمستوى التحديات والحاجات، تلك البنية المولدة للأزمات، ومن أخطرها الانقسام والصراع على السلطة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى قدم الدليل الملموس على افتقار النخب السياسية إلى ديناميات التطور والتغيير والتجديد من داخلها، على الرغم من استفحال التناقض بين بنية "فتح" ومنظمة التحرير الهرمة، مضافاً إليها بنية "حماس" الدينية المغامرة، وبين حاجة المجتمع وجميع مكونات الشعب الفلسطيني إلى التغيير والاستجابة للتحديات الهائلة.

كانت مصالح القوى المتنفذة ("فتح" و"حماس") وتوجهها إلى البقاء والاستحواذ على السلطة أهم من مصلحة عموم الشعب في التغيير الديمقراطي. ولا شك في أن حالة التوازن بين الحركتين، وقوة التدخلات الخارجية، وهشاشة تأثير اليسار والنخب الثقافية كتيار ثالث، حالت دون حسم السيطرة ونيل ثقة أكثرية الشعب. فبقيت حركة "فتح" مقيدة بمفهوم التنظيم القائد إلى ما لا نهاية، وظلت حركة "حماس" مقيدة بإرثها المناهض للتعدد والشراكة، وبرغبتها الجامحة في وراثة "فتح" والمنظمة.

## مبادرة في الوقت الضائع

العجز الداخلي، وحالة الصراع المتواصل على السلطة، أفضيا إلى تدخّل عربي انطلق من مصالح المتدخلين أولاً وقبل أي شيء. فقد عمدت مصر، وبدعم من الخليج، إلى إبرام تفاهات أمنية مع حركة "حماس"، هدفها منع استخدام قطاع غزة كقاعدة للإرهابيين في سيناء، وتهميش أو إضعاف تواصل "حماس" مع الإخوان المسلمين الذين اعتبروا قطاع غزة مركزاً سياسياً، وإلى حد ما أمنياً لهم، وقطع الطريق على استخدام إيران لقطاع غزة كقاعدة، وإضعاف النفوذ القطري المتقاطع مع إيران في القطاع.

وفي هذا السياق جرى شطب البند الذي ينص على اعتبار "حماس" تنظيمياً إرهابياً من شروط اللجنة الرباعية العربية، بغية إنجاح الموقف المصري. بيد أن المبادرة المصرية لم تقتصر على تلك الأهداف التكتيكية فحسب، بل كانت وثيقة الصلة أيضاً، بمسعى سابق جرى تسريبه في وسائل الإعلام بعنوان: "خطة الرباعية العربية لتفعيل وتحريك الملف الفلسطيني"، وتتضمن:

- توحيد حركة "فتح" وإعادة المفصولين، وخصوصاً القيادي محمد دحلان؛  
- تحقيق المصالحة الوطنية بين "فتح" و"حماس" وبقيّة التنظيمات تحت سلطة واحدة وسلاح شرعي واحد، وتجديد الشرعيات الفلسطينية بالانتخابات؛  
- تحريك عملية السلام على أساس المبادرة العربية؛

- تعزيز الدعم العربي المالي والمعنوي للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة والقدس ومخيمات الخارج. وتتضمن الخطة تهديداً بأنه في حال استمر الانقسام، "ستضطر بعض الدول العربية لدراسة بدائلها الخاصة في التعاطي مع ملف الصراع العربي - الإسرائيلي"، وسيتم اعتماد البدء "بإجراءات عملية ضاغطة على الأطراف المعطلة".

الخطة مطروحة على مراحل، ولها آليات وتواريخ، فقد تقرر أن تبدأ مرحلتها الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ومرحلتها الثالثة في آب/أغسطس ٢٠١٧. والخطة لها علاقة بإعادة الاصطفاف الإقليمي تحت المظلة الأمريكية، وضمن أولويات ليس بينها وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ويلتقي التحرك العربي السابق والحالي المتعلق بالشأن الفلسطيني، في جوهره، مع المشروع الأميركي المسمى "صفقة القرن"، أو الحل الإقليمي، ويتقاطع مع موقف حكومة نتنياهو التي كانت من السابقين إلى تبني الحل الإقليمي الذي يدمج إسرائيل بالنظام العربي، ويضع أولويات مشتركة للحلف الجديد، مثل "الحرب على الإرهاب"، والتي تُستخدم في إعادة بناء علاقات السيطرة والتبعية، وألوية التصدي للنفوذ الإيراني.

إن وظيفة صفقة القرن كما يدعي وزراء إسرائيليون هي ترسيم/أو "شرعنة" التطبيع العربي الرسمي مع إسرائيل، وأن يُزال الحرج عن الأنظمة العربية المندلقة على التحالف والتطبيع مع إسرائيل، والتي تحتاج إلى غطاء فلسطيني عبر حل انتقالي هزيل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يُعيد إنتاج اتفاق أوسلو البائس، من خلال "حكم ذاتي موسع جديد"، يتمركز هذه المرة في قطاع غزة أكثر، ويتراجع في الضفة الغربية أكثر، ويقدم السلام الاقتصادي على ما عداه. وقد حاول نتنياهو تجميله بالحديث عن سيادة فلسطينية بلا حدود، "وقد يسمونه دولة".

## حل إقليمي.. طبعة إسرائيلية

لمّا كان الهدف المشترك هو الحل الإقليمي الذي يتم إعداده على نار هادئة، فإن ثمة أهمية كبيرة للغطاء الفلسطيني. وفي سياق تأمين هذا الغطاء الذي يكون منقوصاً في ظل الانقسام، إذ من السهل خلق استقطاب فلسطيني ضد هذا الحل المتناقض مع التحرر الفلسطيني، ومن السهل أيضاً دخول إيران وحلفائها وأدواتها على الخط وتفعيل الورقة الفلسطينية بأريحية ضد الحل الإقليمي وقواه، فإن الصفقة - أو الحل - بيد أن بإنهاء الانقسام لتيسير الاستحواذ على الغطاء الفلسطيني.

وكانت البداية إجازة أميركية للمسعى المصري تعززت بمباركة الرباعية الدولية، وأعقبها رفع الفيتو الإسرائيلي عن المصالحة، أو "عدم اتخاذ خطوات ميدانية لعرقلتها"، مع الاحتفاظ بحرية ممارسة ضغوط وطرح شروط، والتدخل في الوقت الملائم.

وقد لوحظ تحبّط الحكومة الإسرائيلية ومجلسها المصغر "الكابنت" في تأرجحها بين تقديم شروط تعجيزية، كاعتراف "حماس" بإسرائيل، وتسليم سلاحها، وقطع العلاقة مع إيران، وتسليم رفات الجنود والجنديين الأسيرين، وبين مواقف أقل من ذلك.

ويعود ذلك إلى توجس حكومة المستوطنين من تقلبات مواقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومن مواقفه المتغيرة من نقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس، وضغطه لإرجاء ضم مستعمرات القدس إلى بلدية الاحتلال، واتهامه نتنياهو بعدم الاستجابة للمسعى الأميركي. يحدث ذلك على الرغم من انحياز فريق التفاوض الأميركي المكون من يهود صهيونيين، أمثال جاريد كوشنير وجيسون غرينبلات وديفيد فريدمان، إلى أكثر المواقف الإسرائيلية تطرفاً.

بازار الشروط الإسرائيلية هذا، يعني أن حكومة المستوطنين تريد "صفقة قرن"، لكن من دون دفع أي ثمن لغطاء فلسطيني يحتاج إليه الشركاء العرب. والسياسات الإسرائيلية والوقائع على الأرض تسند ذلك، فالهجمة الاستيطانية هي الأوسع والأخطر منذ سنة ٢٠٠٠، وهي مترافقة مع إعادة فرض السيطرة الكاملة على حياة الفلسطينيين المدنية من خلال "الحكم العسكري" والإدارة المدنية، وسحب مزيد من صلاحيات السلطة، وتحويلها من حكم ذاتي إلى مرتبة تقترب من سلطات بلدية، وفي الوقت نفسه دفع مركز السلطة الفلسطينية إلى غزة.

ما يمكن قوله هو أن دولة الاحتلال تتعامل مع المصالحة الفلسطينية بثلاثة مستويات:  
الأول: القيام بكل ما من شأنه قطع الطريق على احتمال تقوية العامل الفلسطيني، واحتمال تمكينه من رفض شروط الحل الإقليمي؛

الثاني: ضمان استقرار أمني على جبهة قطاع غزة، ووضع مزيد من القيود الأمنية في أثناء وبعد تسلّم السلطة لقطاع غزة؛

الثالث: عدم المسّ بحرية التوسع الاستيطاني، وخلق مزيد من الوقائع في مدينة القدس، وفي ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية.

غير أن رفع الفيتو الإسرائيلي استند أيضاً إلى فشل سائر المشاريع الإسرائيلية والأطراف المتساوقة معها في قطاع غزة، كمشروع إذابة قطاع غزة في محيطه المصري، ومشروع إقامة دويلة أو إمارة إسلامية في غزة بدعم إقليمي، ومشروع الميناء العائم، ومشروع فصل قطاع غزة نهائياً عن الضفة الغربية، وغيرها من المشاريع الفاشلة. كذلك فإن حصار قطاع غزة وتحويله إلى أكبر معسكر اعتقال أصبح قابلاً للانفجار بارتدادات قد تنال من الاستقرار الإسرائيلي.

إن نجاح إسرائيل في الانفصال الديموغرافي عن القطاع لم يُعفها من المسؤولية بصفتها الدولة المتحكمة فيه جواً وبراً وبحراً، الأمر الذي يعني أنها تفرض فصلاً عنصرياً قهرياً واحتلالاً عن بُعد، من شأنهما توليد الأزمات القابلة للانفجار داخلياً وضد دولة الاحتلال.

بهذا المعنى فإن قطاع غزة بقي عصياً على الاحتواء والبلع، ومن دون أن تملك الكولونيالية الإسرائيلية حلاً ناجزة غير الحصار والخنق والاعتداء الدائم وتدمير بنيته التحتية بمعدل مرة كل ثلاثة أعوام.

إن الوضع الشائك لقطاع غزة، دفع الاستراتيجية الإسرائيلية إلى حائط مسدود، وسمح للاستراتيجية الإقليمية الجديدة بالقيام بمحاولة استيعاب قطاع غزة عبر ما يسمى الحل الإقليمي للقضية الفلسطينية، من دون فيتو إسرائيلي، لكن مع الاحتفاظ بحرية التدخل في الوقت الملائم.

## مأزق "حماس"

مواقف حركة "حماس" هي المطروحة أكثر من غيرها للتغيير والاستهداف، كونها السلطة المسيطرة على قطاع غزة طوال عقد كامل، والمسؤولة بعد دولة الاحتلال عن المآلات المأسوية التي عبّر عنها تقرير الأمم المتحدة بالقول: "إن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، بالإضافة إلى ثلاث عمليات عسكرية عليه في السنوات الأخيرة، تسبب في أسوأ تدهور للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية منذ أن فرضت إسرائيل سيطرتها على غزة قبل نحو خمسين عاماً"، وإن "التداعيات الاجتماعية والصحية والأمنية للكثافة السكانية العالية والاكتظاظ من بين العوامل التي قد تجعل غزة غير قابلة للحياة بحلول عام ٢٠٢٠".<sup>٣</sup>

فشلت "حماس" في غزة في التصدي للمشكلات، بل زادت تفاقمًا بانقلابها العسكري في سنة ٢٠٠٧، وفرض سلطتها كأمر واقع، بينما لم تستطع تقديم نموذج سلطة أفضل من سلطة "فتح" التي انقلبت عليها. وعلى الرغم من كل ما يقال، فإن انتقال "حماس" إلى سدة الحكم استند إلى اتفاق أوصلو الذي لم تقطع الحركة معه مبقية قدمًا في أوصلو، والأخرى في المعارضة.

وخلال حكمها في قطاع غزة، قدمت "حماس" نموذجاً أسوأ في مجال شطب الحريات العامة والخاصة، وفي مجال أسلمة القضاء والتعليم والمجتمع ومنع الاختلاط بين الجنسين وطغيان الأيديولوجيا الدينية في الخطاب السياسي الذي كان يطلقه رئيس الحكومة في خطبته الأسبوعية من المساجد. وقدمت "حماس" نموذجاً للحزب الحاكم الذي يعتمد على "فقه الضرورة"، والعشائر، والطبقة الطفيلية التي تشكلت من خلال اقتصاد الأنفاق والتهريب المنظم عبر الحدود المصرية، ليصار إلى بناء "دولة"، أو "سلطة عميقة" و"ربانية".

المشكلة الأعوص في تجربة "حماس" هي ارتباطها بالإخوان المسلمين كفرع فلسطيني للتنظيم، إذ إن قرارها كان يعود إلى مركز الإخوان وأجندته وأولوياته.

وقد انحازت "حماس" إلى الإخوان في مصر قبل صعودهم إلى الحكم وبعده، ولم تأخذ في الاعتبار الضرر الذي لحق بالقضية الوطنية، ولا الثمن الذي دفعه المواطنون في قطاع غزة جرّاء هذا الانحياز. وكان التطبيق الأسوأ لتبعية قرار "حماس" للإخوان في أثناء العدوان الإسرائيلي سنة ٢٠١٤، حين رفضت قيادة الحركة المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في أول أيام العدوان، لأن مركز الإخوان أراد استخدام الحرب لإعادة الاعتبار إلى الإخوان المسلمين المهزومين في مصر، وكانت النتيجة مزيداً من التدمير والموت والتشريد للمواطنين. وعلى أنقاض القطاع قبلت الحركة وقف إطلاق النار بشروط أسوأ كثيراً من شروط المبادرة المصرية.

ومن أسباب فشل "حماس" أيضاً، عسكرة المقاومة والتحول إلى المواجهة بين "جيشين" يفصل أحدهما عن الآخر فارق فلكي في القوة والأداء والمستوى، وفي نتائج أي نوع من المواجهات النظامية المتناقضة مع استراتيجيا حرب الشعب، والمقاومة لشعب تحت الاحتلال ومحاصر من الاتجاهات كافة. لقد أحدثت "حماس" تحولاً نحو العسكرة المنفصلة عن الشعب ومصالحه، وعن التصدي للاستيطان والتطهير العرقي والفصل العنصري، واحتكرت المقاومة التي ما إن تبدأ في هدنة حتى تدخل في أخرى، مع احتلال دائم يستبجح كل شيء، فشرعت تفقد دورها ومبررها الموضوعي.

وعندما لا يبقى من أدوار المقاومة إلا السيطرة على المجتمع وفرض نظام حكم شمولي والتساق مع أجنداث قليمية، فإنها تنفصل عن التحرر الوطني وتتحول إلى مشروع سيطرة واستخدامات ذات طبيعة إقليمية.

وفيما يتعلق بمحاربة الفساد المستشري في دوائر السلطة الفلسطينية والمجتمع، والذي ساهم في التشهير بأصحابه بنسبة كبيرة في فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية والبلدية في سنة ٢٠٠٦، فإن الحركة

تعاملت معه بعكس وعودها الانتخابية، إذ ما إن صعدت حتى وضعت ملف الفساد جانباً، وأعدت إنتاج الوساطة والمحسوبية والفتوية، أي الفساد ذاته.

وعلى الرغم من ذلك، فإن "حماس" بقيت تعتبر نفسها ممثلة لأعضاء الحركة وأنصارها فقط، فلم تطرح نفسها ممثلة للشعب، ولم تكن معنية بالحركة الوطنية ورموزها وإنجازاتها وتراثها، وإنما قطعت مع التراث الوطني ورموزه كافة.

وقاومت "حماس" كل محاولة للخروج من براثن منظومة القوانين الرجعية الغابرة (الأحوال الشخصية والعقوبات) التي عفا عنها الزمن، مستفيدة من تواطؤ الرجعيين والمحافظين في حركة "فتح" معها، ونجحت في استبقاء تلك القوانين سارية المفعول مع أنها تغيرت في دول المنشأ: مصر والأردن.

وعملت "حماس" كثيراً من أجل فرض الحجاب والجلباب، وفي منع الاختلاط وممارسة الفنون الشعبية والفولكلور، بما في ذلك تحريم الأثواب المطرزة الفلاحية في سياق التناغم مع الغزو الوهابي الأصولي للشعوب العربية والإسلامية.

لهذه الأسباب وغيرها فشلت "حماس" في الحكم وفي المقاومة، وهو ما لمحت إليه وثيقتها الجديدة، وما اعترف به القيادي غازي حمد بنوع من التبرير حين قال: "دخلت حماس مربع السلطة وهي تحمل أيديولوجيا مختلفة تماماً عن منظومة الحكم"، فأرهقت من أعباء الحكم، وفقدت "الكثير من شعبيتها"، وإن انفردا "بالحكم وعدم توفر الخبرة الكافية... وفقدان الظهير الإقليمي والدولي جعل من مهمة الاستمرار في الحكم أمراً شبه مستحيل".<sup>4</sup>

لكن، وبخلاف ما ذهب إليه حمد، فإن "حماس" امتكت ظهيراً إقليمياً ممثلاً في تركيا وقطر والمركز الدولي للإخوان المسلمين، وفي الإخوان المسلمين في مصر في أثناء وجودهم في المعارضة وفي الحكم، فضلاً عن الإيراني وحزب الله.

قبلت "حماس" بالمصالحة ضمن شروط رفضتها سابقاً، بسبب الفشل الداخلي في الحكم، والعزلة الخارجية الناجمة عن إدراجها في قائمة التنظيمات الإرهابية، والأزمة الاقتصادية بسبب انهيار اقتصاد الأنفاق الحدودية، وجراء شح الدعم والحصار الذي تفرضه دولة الاحتلال، فضلاً عن انسحاب السلطة من تغطية نفقات أساسية في قطاع غزة، وتوقف الدعم القطري أو تراجع، وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر ومطاردتهم باعتبارهم تنظيمياً إرهابياً، والضغوط المصرية ضدها.

كما قبلت "حماس" بشروط المصالحة، لأنها تريد التخلص من أعباء الحكم المتزايدة والتي قد تؤدي إلى انفجارات شعبية داخلية، ولأنها بأمن الحاجة إلى إحداث اختراقات في جدار العزلة والحصار، وخصوصاً مع مصر والسعودية والأردن، وتريد الحفاظ على علاقة مع إيران التي تدعم جناحها العسكري، وصولاً إلى استعادة العلاقة مع النظام السوري.

لكن تخلي الحركة عن الأعباء لا يعني تراجعها عن الحكم، ولا عن طموحها في وراثة "فتح" والمنظمة، ولا سيما أن ميزان القوى الداخلي في قطاع غزة، يسمح ببقاء سيطرتها الأمنية، وهي بهذا المعنى ترغب في تكرار تجربة حزب الله في السيطرة الفعلية وترك بصمات قوية على قرارات السلطة، بما في ذلك تعطيل قراراتها باسم المقاومة.

وهناك خيار آخر أمام "حماس" وهو الانسحاب من المشاركة في السلطة، والعودة إلى المعارضة والتفنى في إرباك السلطة وتحميلها جميع أنواع الفشل، بالتوافق مع إدانتها كسلطة "متعاونة" مع دولة الاحتلال، و"مفترطة" بالحقوق الفلسطينية، وممارسة "حق" النقض على سياسات السلطة الداخلية.

لقد أبدت "حماس"، من موقع الاختناق، مرونة تكتيكية غير مسبوقه لقطع الطريق على هزيمتها وتفككها، مستفيدة من تجربة العناد والمقاومة للتنظيم الأم (الإخوان المسلمون).

## استجابة براغماتية

سمحت براغماتية حركة "حماس" بالانفتاح على النظام المصري على حساب انحيازها إلى الإخوان، وبقبولها بالشروط المصرية الأمنية، كما انفتحت على مجموعة دحلان المفصولة من حركة "فتح"، والتي سمحت لها بالعمل في قطاع غزة في مقابل الأموال.

وقدمت "حماس" أيضاً وثيقة سياسية جديدة لم تعترف بإسرائيل، لكنها اعترفت بحدودها وبتحديد الدولة الفلسطينية، وسحبت العداء لليهود كيهود لمصلحة العداء للصهيونية ومشروعها الاستعماري الاستيطاني، وعزفت هويتها كحركة تحرر وطني عوضاً عن المقاومة الإسلامية والإسلام هو الحل. كما أبدت الاستعداد لدخول منظمة التحرير بشروط مرنة أقل من الشروط الموجودة في وثيقتها الأولى لسنة ١٩٨٧.

بهذا المعنى، ينطوي تغيير مواقف "حماس" جزئياً على واقعية، وينتمي في معظمه إلى براغماتية سياسية. وأغلب الاعتقاد أنه لا يعكس تطوراً حقيقياً، بل ثمة رأي فحواه أن الوثيقة الجديدة منفصلة عن الخطاب التعبوي الداخلي للحركة، ولا تؤسس لثقافة الشراكة الوطنية والتبادل السلمي لمركز القرار في المنظمة والسلطة، ولا تلغي لديها مفهوم السلطة العميقة التي تؤيد سيطرة التنظيم الحاكم.

إن الافتراق عن الإخوان المسلمين تنظيمياً وربما سياسياً، و"بقاء الالتزام بالمدرسة الفكرية للإخوان"، مثلما قال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي السابق، يعني أن الافتراق شكلي وتكتيكي، فسياسات التنظيم تستند إلى الفكر والمدرسة الفكرية المتمتزة (سيد قطب). وما لم يُحل لغز "فقه الضرورة" و"التقية" و"التحريم والتكفير" والإمارة..السمع والطاعة لأمر الجماعة" (وهو جوهر الفكر الإخواني)، فإن المواقف البراغماتية لا يمكن التأسيس عليها، وهي قابلة للتراجع في شروط أخرى، لأن تنظيم الإخوان والحركات الإسلامية عامة، اعتادا تغيير مواقفهما عندما يكون ميزان القوى راجحاً لمصلحتهما، ولم يُستثنَ من ذلك حزب العدالة والتنمية التركي الذي انقلب تقريباً على أفكاره المعتدلة.

يظل تراجع "حماس" عن مواقف متطرفة، والتزامها بمواقف معتدلة، وإحراز تطور هنا وآخر هناك، أمراً تكتيكياً ما دام لم يرتبط بمراجعة نقدية تعترف صراحة بالأخطاء والنتائج السلبية لتلك السياسات، وتشرك التنظيم والقاعدة الجماهيرية بالانتقال إلى السياسة الجديدة.

ومن الجدير بالذكر أن "حماس" تملك ورقة المقاومة الذهبية كرافعة للسيطرة على المجتمع، ونقله من ثقافة وطنية تعددية منفتحة إلى ثقافة دينية تعصبية منغلقة. فهي تستطيع بسلاح المقاومة إعادة الحسم والسيطرة في أي لحظة.

وإذا كان تغير "حماس" محكوماً بفلسفة "فقه الضرورة" الذي يسمح بحماية الذات والخلاص من الأعباء وفك العزلة وتحسين الموقع في النظام الفلسطيني، فإن التغير الجديد سيصب في مشروع صفقة القرن. ولن يعمر تغير "حماس" التكتيكي طويلاً لأنه سيفتقد القاعدة الوطنية العابرة للتنظيمات، فضلاً عن القاعدة الشعبية، ولأن السلام الاقتصادي، وجميع الوعود الاقتصادية كاذبة، أو حبلها قصير جداً في أحسن الأحوال.

## "فتح" تدخل الامتحان

ارتبطت سيطرة "فتح" على المنظمة والسلطة بمشروع حل سياسي عبر المفاوضات، وصل إلى نهايات فاشلة ومتعكسة مع أهداف المشروع الوطني الذي كان محط موافقة أكثرية الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من الفشل المزمّن للمشروع المترافق مع تعميق الاحتلال ومضاعفة الاستيطان الكولونيالي أضعافاً مضاعفة، ومع تقويض مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة، فإن حركة "فتح" بقيت متمسكة بالحل السياسي الموعود، وبمساره وبآلياته "العبيثة" الممضّة. فهي لم تخرج من مسار أو سولو الرهيب، وبقيت تبحث عن مخارج ضمن ذلك المسار، وتلتقط كل مسعى، وتنتظر وتنتظر، متشبّثة بحل بوساطة أميركية مستمرة منذ

بوش الأب، إلى كلينتون وبوش الابن، إلى أوباما، وصولاً إلى ترامب، وربما ما بعد ترامب، مترافقاً مع بقاء مؤسسات المنظمة على حالها من دون تغيير أو تجديد إلا في حالتَي الوفاة والخلاف مع مركز القرار. دخلت "فتح" إلى المصالحة وهي في حالة انتظار "صفقة القرن"، وأصبحت أمام خيارين: الخيار الأول: عمل كل ما من شأنه تقوية العامل الفلسطيني وما يتطلبه ذلك من تعاون ومرونة مع حركة "حماس"، وتعزيز الاتجاه الحمساوي الذي يبتعد عن الأيديولوجيا الدينية ويقترّب من الوطنية الفلسطينية، ويقبل بالخيار الديمقراطي، والتصالح مع قواعد وكوادر "فتح" وأنصارها (ليس المقصود جماعة دحلان)، ومواجهة الضغوط والتدخل والابتزاز والعدوان الذي ارتكب مجزرة النفق مؤخراً، والتصدي لنتائج وتداعيات صفقة التطبيع والحل الإقليمي الأميركي - الإسرائيلي - العربي الذي يسعى لإذابة القضية الفلسطينية في الإقليم.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن الخطر المائل أمام الجميع يستدعي إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، بالبحث عن المشترك السياسي والوطني بعيداً عن الإقصاء وسياسة منتصر ومهزوم في شروط هيمنة الدولة المحتلة.

فالحل الإقليمي ليس قدراً يمكن فرضه بسهولة على الشعب الفلسطيني، والمطلوب إفشاله استناداً إلى إرادة وطنية فلسطينية مشتركة تركز على الدعم الشعبي الكبير لإعادة اللحمة الوطنية، والحرص على توظيف المصالحة لإزالة نتائج الحصار والانقسام المأسوية عن شعب غزة المتضرر الأكبر، مع الأخذ في الاعتبار أن إعادة البناء عملية صعبة وطويلة وذات أولويات وطنية في مواجهة أخطار الصفقة.

الخيار الثاني: تصفية الحساب مع "حماس" وانقلابها، وانتهاز إشعال الأضواء الخضراء والدعم الخارجي لانتزاع ما يمكن انتزاعه بمعزل عن الهدف الوطني، وعن رفع الأعباء عن المواطنين، والتعامل بعقلية غالب ومغلوب، والتلطي خلف سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح واحد.

وإذا كان لا خلاف في البداية على أهمية وجود قانون واحد منسجم مع انضمام فلسطين إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية، فإن السلطة الواحدة والسلاح الواحد لهما متطلبات أساسية، كالاتفاق على الأهداف الوطنية والهدف المركزي، والاتفاق على مرجعية سياسية مشتركة هي منظمة التحرير، مع ضرورة إشراك "حماس" والجهاد الإسلامي في هذه المرجعية في المدى المباشر "الموقت"، وفي المدى القريب عبر الانتخابات.

أمّا فيما يتعلق بقضية سلاح المقاومة، فهناك تصوران للحل:

التصور الأول: يقضي بنقل قرار استخدام السلاح من "حماس" إلى السلطة وأجهزتها الأمنية التي استأنفت التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال، لكن هذا النقل غير منطقي وغير ممكن، وخصوصاً إذا لم يُتفق على الأهداف والمرجعية، ولم تذلّ عقباتها كلها. صحيح أن السلطة أو الدولة هي وحدها التي تحتكر حق استخدام السلاح، إلا إن هذا يكون في الشأن الداخلي الذي له صلة بالدفاع عن القانون والحق العام، أمّا سلاح المقاومة فهو للدفاع عن الشعب والوطن وللتحرر من الاحتلال، ويجب حظر استخدامه في القضايا الداخلية كافة.

إن انتقال قرار استخدام السلاح إلى السلطة يكرس وجود غالب ومغلوب، ويؤدي إلى التمرد وانتهيار الاتفاق.

التصور الثاني: تشكيل مجلس عسكري أعلى يضم فصائل المقاومة كلها، ويشارك فيه الأمن الوطني، ويكون المسؤول عن السلاح واستخدامه وفقاً لقرار من القيادة السياسية والمرجعية. وتكون من مهمة المجلس لاحقاً دمج الفصائل وتوحيدها في جيش وطني واحد.

هذا التصور قد يكون الحل الأمثل، إذ إنه يُبقي على سلاح المقاومة، لكنه يحيدّه عن الصراعات الداخلية، ويمنع ازدواجية السلطة والسلاح.

## مخاوف وإشكالات

حتى الآن، نفذت "حماس" تسليم المعابر، وانسحبت حواجزها الأمنية المسيطرة، كما أنها كفت عن جباية الضرائب، ونفذت بند تمكين السلطة من استلام الوزارات والمؤسسات الرسمية في قطاع غزة، كترجمة عملية لحل اللجنة الإدارية (الحكومة الموازية).

وقد تُرجمت هذه الخطوات من طرف "حماس" بمستوى من الاعتراض بقي تحت السيطرة. لكن في مقابل ذلك، لم تتراجع السلطة عن إجراءاتها العقابية، وخصوصاً تلك التي تمس المواطنين، الأمر الذي أدى جزئياً إلى إضعاف الاندفاع الشعبية المؤيدة للمصالحة، وعودة الشكوك. مبدئياً ووطنياً لا يُعقل الضُغط على "حماس" أو أي تنظيم آخر، أو الضُغط المتبادل من خلال الضُغط على حاجات المواطنين، بل بالعكس، فإن من المفترض كسب ثقة المواطنين، والتسريع في حل ضائقهم الاقتصادية استعداداً للمعركة السياسية.

وفي حال عدم بناء عناصر ثقة كافية، فإن احتمالات العودة إلى الحسم العسكري تبقى قائمة، بينما تتفنن سلطات الاحتلال ودوائره في تغذية أزمة الثقة، وفي دفع القطبين إلى الصدام. فتشجيع الانقسام الفلسطيني يبقى عنصراً ثابتاً في الأجندة الإسرائيلية، كما أن المرونة وبعض التسهيلات التي ستُستخدم لاحقاً في فرض الشروط لا يغيّران من حقيقة الموقف الإسرائيلي، بل إن دولة الاحتلال تحتفظ بـ"إمكان" قلب الطاولة على المتصالحين في الوقت الملائم.

إن وجود مرجعية واحدة وأهداف وطنية واحدة وبرامج نضالية مشتركة، سيضع أساساً قوياً لتجاوز أزمة البنية التنظيمية والسياسية المزمّنة والقاصرة. وإذا كانت المنظمة هي المرجعية الشرعية المعترف بها، فإن غياب تنظيمات الإسلام السياسي من المرجعية يجعلها غير قادرة على تمثيل الكل الفلسطيني. يبقى القول: ما لم تبادر الحركة السياسية الفلسطينية إلى تغيير ذاتها بما ينسجم مع مصلحة الشعب الفلسطيني، فإن قوى التدخل الخارجي ستغيرها بشكل وبآخر بما ينسجم مع مصالحها. وإذا فشلت "فتح" في تغيير "حماس"، وفشلت "حماس" في تغيير "فتح"، فمن المنطقي أن يشرعا في تغيير حالهما. ■

## المصادر

١ انظر ما جاء في "وكالة معاً" الإخبارية الفلسطينية في ٢٠/١٠/٢٠١٧ عن تقرير اللجنة الشعبية لمقاومة الحصار: "تدهور الحالة الإنسانية بغزة: مليون ونصف تحت خط الفقر"، والذي جاء فيه أن ٨٠٪ من سكان قطاع غزة هم تحت خط الفقر، ومليون ونصف مليون يعتمدون على المساعدات، و٣٠٪ من الأدوية غير موجودة، و٩٥٪ من المياه غير صالحة للشرب، و٨٠٪ من المصانع مغلقة بشكل كلي أو جزئي، ونسبة البطالة ٥٠٪، وانقطاع التيار الكهربائي يومياً من ١٢ إلى ٢٠ ساعة، و٤٠٪ من المنازل المهتمة في حرب ٢٠١٤ كلياً لم يعاد بناؤها.  
الرابط الإلكتروني لخبر "وكالة معاً":

<https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=926490>

٢ انظر نص وثيقة "خطة الرباعية العربية لتفعيل وتحريك الملف الفلسطيني"، في موقع "وكالة قدس نت للأخبار"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.qudsnet.com/m/index.php?maa=View&id=348337>



٣ انظر: "تقرير أممي: قطاع غزة قد لا يصلح للعيش فيه بحلول عام ٢٠٢٠"، في موقع BBC العربي، في الرابط الإلكتروني التالي:

[http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/09/150902\\_gaza\\_living\\_un\\_report](http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/09/150902_gaza_living_un_report)

٤ "غازي حمد: "حماس" بحاجة إلى ثورة والحركة أضاعت فرصاً ذهبية"، موقع "دنيا الوطن" في الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/09/07/1081002.html>

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(4) قضايا استراتيجية/وجهات نظر إسرائيلية  
الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط  
وانعكاساتها على أمن إسرائيل  
دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار

إشراف وتحرير: أحمد خليفة

إعداد: رندة حيدر

١٨٩ صفحة ٦ دولارات